

معالجة الأتجار في البشر في صناعة البغاء: آن للإقرار بإسهام المُشغلاتِ بالبغاء أن يكون

بُورسلاف غِرَاسْمُوف

لا بدّ مع ما يُبدّل من جهد لمكافحة الأتجار في البشر في صناعة البغاء، أن يُقدّر ما تعزم عليه المُشغلاتِ بالبغاء وما هنّ قادرات على فعله، وأن يُقرّ بأنهنّ والمنظمات التي تُديرُ أمرهنّ من أصحاب المصلحة الشرعيّين في حركة مكافحة الأتجار.

زاد نشاطُ نصيري مكافحة الأتجار إلى نُصرتها زيادةً عظيمة، منذ أقرّ سنة ٢٠٠٠ بروتوكول منع الأتجار في البشر، وعلى الخصوص النساء والأطفال، وقمعه ومعاقبة مرتكبيه،^١ وجذب الجهد المبذول في مكافحة الأتجار من التمويل ملايين من الدولارات، وصرف إليه همم جهات فاعلة شتى. وتدخل في هذه الجهات اليوم مؤسسات حكومية، ومنظمات دولية، ومنظمات من المجتمع المدني معنية بحركات حقوق المرأة وحقوق المهاجرين وحقوق العمال، ونقابات عمالية، وجماعات دينية، حتى إن من بين هذه الجهات هيئات استثمارية.^٢ وكل جهة من هذه الجهات آخذة في جانب، أو أكثر، من جوانب الأركان التي تقوم بها مكافحة الأتجار، وهي كما بيّن في بروتوكول الأمم المتحدة ثلاثة أركان: منع وحماية ومحاكمة.

الدراية فوة

أجرى الحلف العالمي لمكافحة الأتجار بالنساء حديثاً مع ممثلي منظمات معنية بالمُشغلاتِ بالبغاء، تعمل في سياقات مختلفة، إلا أنّها تجرّي على مقارنة واحدة لدعهم. فتدبير كل منظمة منها محلا هو مركز عَوْن واستشارة، سهل الوصول إليه، يأتيه أفراد المجتمع المحلي، فيتأكلون ويتألفون ويتحدّثون فيما يُهمهم. ويمكن أن يبلّغوا هناك أيضاً صنوفاً من المنافع، فدروس في اللغة وفرق دعم وخدمات مشورة وصحة. هذا، وتعمل كل المنظمات أيضاً على الأتصال بالمُشغلاتِ بالبغاء لإيصالهنّ إلى أفق الوعي، فننصت وتنصح وتندخل وتُحيل، كل على حسب حاجات الفرد.

ومثال ذلك، أنّ منظمة في تايلند، اسمها إمبور، تجعل للمُشغلاتِ بالبغاء دروساً في اللغة التايلندية واللغة الإنجليزية. ولا تقتصر فائدة هذه الدروس على معاملة العملاء (كالمفاوضة في الخدمات والأثمان، وتجنّب سوء التواصل)، بل هي -إلى ذلك- تفيد المُشغلة بالبغاء إن هي رأت تركّ هذه الصناعة والأخذ في عمل آخر. وتشير كل المنظمات على المُشغلاتِ بالبغاء بالمشورة القانونية، إما مباشرة وإما إحالة، ومما تشير عليهنّ فيه الخلاف بينهنّ وبين عملائهنّ ومديريهنّ والحال التي عليها هجرتهنّ. ويبلّغ عددٌ من المنظمات المبتدئات بالاشتغال بالبغاء معلومات تُعرفهنّ الأماكن التي يؤمّن العمل فيها، وسُئل التواصل والاتفاق بينهنّ وبين العملاء، والعملاء الذين ينبغي تجنّبهم، وطُرّق الإعلان والأماكن التي ينبغي أن يُعلن فيها، والأثمان التي ينبغي أن تُطلب. فإبلاغ المعلومات هذا الذي يُعرّف ما يدور حول

ثم كانت سنة ٢٠٠٩، فأضافت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، هلري كلنتن، إلى الأركان الثلاثة ركناً رابعاً، وهو التشارك، فأرادت بذلك تأكيد الاحتياج إلى تعاون وتنسيق ناجعين بين الجهات الفاعلة. فما زال بعد هذا الركن سنةً تتبعها فرق عمل مختلفة، مؤلفة من أصحاب مصلحة متعددين، وطنيين ودوليين. ولكننا يستوقف النظر أن ليس في الاستجابة التي جري بها منظمات تنوب عن الناس المُشغلتين بصناعة البغاء وتبين مصالحهم. على أنّ حجب المُشغلاتِ بالبغاء والمنظمات المعنية بهنّ عما يوضع من سياسات تؤثر فيهنّ شيء غير جديد. وأصل هذا الحجب ما جرت به العادة من آراء حشوها الغلو في إطلاق الأحكام الأخلاقية على المُشغلاتِ بالبغاء ووصمهنّ، ومما توصل إليه من مفهوم هذا الحجب أخيراً ما صيغ بتصوّر مفكرين نسويين من بلاد الشمال، أن البغاء ضربٌ من ضروب العنف على المرأة، وأنّ ليس قبول المرأة البغاء صادر عن تمام علم بما هي مقبله عليه. فقادت هذه الآراء العمل في مكافحة الأتجار وقوّت تهميش المُشغلاتِ بالبغاء، فأوقعت بعيشهنّ وعملهنّ وحسن حالهنّ من السوء شيئاً شديداً.^٣

ثم إنّ الحلف العالمي لمكافحة الأتجار بالنساء كان نشر في سنة ٢٠١٨ بحثاً، بُنيت عليه هذه المقالة، فأثبت بالمستندات

وبين هاتين الحالتين، وما وثّق الحلف العالمي لمكافحة الاتّجار بالنساء في البحث من حالات أخرى، اشتراك في أنّ الحلول فيها غير دائمة البيان أو التعارف؛ إذ ينبغي للمشتغلات بالبعاء في بعض الحالات أن يُعْمَل الإبداع ليهدتين إلى أحسن الحلول. وقد جرت العادة في مكافحة الاتّجار باعتماد إجراءات تعيين الضحايا، كإجراء الكيس والإنفاذ الذي تقوده المنظمات غير الحكومية أو الشرطة، إلا أنّ هذه الإجراءات أحدثت من شأنها العنف والضرر النفسي، يقعان على كل من المشتغلات بالبعاء وضحايا الاتّجار. ويظهر بحثنا أن ما يقوده الأقران من التدخل هو -بخلاف ما تقدّم- تدخل مركزو همّة في حاجات الفرد مُراعٍ لحقائق الصناعة.

وكان في بعض البلاد التي أجرينا فيها بحثنا أن أقامت منظمات المشتغلات بالبعاء تعاوناً نوعياً (برغماتياً)، وإن أصابه الاضطراب أحياناً، بينها وبين هيئات الدولة والمنظمات غير الحكومية، لمعالجة الحالات التي يتراب في كونها حالات اتّجار. مثال ذلك أن تعاونت في جنوب إفريقيا منظمًا إسوت (SWEAT) وسُسُك مرارا هما وخط الملائد الوطني من الاتّجار بالبشر (National Human Trafficking Resource Line)، وفي الهند، أقر بعض أفراد الشرطة بالحاجة إلى العمل مع جمعية قَمَب التعاونية لمُنح الاتّجار.

على أنّ منظمات المشتغلات بالبعاء محجوبة في أكثر الحالات في المؤسسات والسياسات. فهذه إسبانيا، رُفص فيها أن يكون لمنظمة هتيرا (Hetaira) موضع في شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة الاتّجار. وهذه جنوب إفريقيا، أُرِمَت فيها منظمة إسوت أن تخرج من ائتلاف كيب الغربية لمكافحة الاتّجار (Western Cape Counter-Trafficking Coalition)، وسبب ذلك ما لقيته من اعتداء بعض أعضاء الائتلاف عليها لما يروته من الاشتغال بالبعاء.

جدول أعمال مشترك

وأخيراً، إنّ منظمات المشتغلات بالبعاء هي منظمات ألفت للعناية بحقوق العمال، وعلى رأس ما عهد إليها بفعله، أن تضمن لمؤلّفيها والعاھدين إليها، صون الجهات الفاعلة من الدولة ومن غيرها لحقوقهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعملية. ثم إنّ عملها، في وجه من وجوهه، كثير الشبه بعمل المنظمات غير الحكومية لمكافحة للاتّجار التي هي من أعضاء الحلف العالمي لمكافحة الاتّجار بالنساء، إذ تبلغ منظمات المشتغلات بالبعاء، مثلاً، معلومات في الحقوق وشروط العمل، وفي الأماكن التي تقصّد لطلب المساعدة في حال انتهاك الحقوق. ويقال عن هذا عموماً في

العمل من قوانين وحقوق وشروط، هو سُنّه عمل حسنة مُرساة، سُنّت لتقليل ما عند المهاجرين والعمال ذوي الأجور الزهيدة، من مواطن الضعف التي تنفذ فيها سهام الاستغلال والإساءة، ومنها الاتّجار في البشر، وكثير من منظمات مكافحة الاتّجار تتبع ذلك في عملها.

وأيضاً فكل المنظمات التي حادتنا موطّفيها مقبلة على أعمال غايتها المصلحة العامة، كالمحاضرة والتظاهر والعمل مع الإعلام ونصرة الخطط والسياسات، كل ذلك لمعالجة تجريم البعاء ووضم المشتغلات به. وهذا أمر مهم، ذلك أن المتجرين يستغلون التجريم والوصم لغرض التمكن من المتضررات، فيبتنون لديهنّ أنهنّ إذا قصدن الشرطة فلن يصدقهنّ أحد، بل يكون من ذلك اعتقالهنّ وسجنهنّ بتهمة البعاء، وأنهنّ إن كنّ مهاجرات أبعدن من البلد. فإذا أميط الوصم والعقوبات الإدراية والجناحية عن الاشتغال بالبعاء، وإذا مدّ حبل علاقة بين المشتغلات بالبعاء والشرطة يحترم فيها كل أحد الآخر، تيسر تعيين ضحايا الاتّجار في هذه الصناعة (ومن ذلك أن تعلم الضحية أنها ضحية).

حلول مجتمعية

ويظهر بحثنا أن المشتغلات بالبعاء يتذرعن بما لهنّ من ذرائع لمساعدة أقرانهنّ. فهذه دربن في إفريقيا الجنوبية، يعمل فيها مرشدات من الأقران من منظمة سُسُك على إيصال أقرانهنّ إلى أفق الوعي، فصادفن هناك يوماً شابّات ومراهقات، أمرهنّ في يدي قواد، يقف بالقرب منهنّ. ثم تظاهرنّ بأنهنّ موزعات أرفلة (= عوازل ذكرية) فأوصلن إليهنّ رقم هاتف في المنظمة مخصصاً للمساعدة، ثم اتصلن بفلغ موظفو هاتف المساعدة الشرطة الأمر. وكان من ذلك أن أُجريت أخيراً محاكمة موفقة على قضية من أكبر قضايا الاتّجار في الأطفال لغرض الاستغلال الجنسي بجنوب إفريقيا.

أما في الهند، فقد قصدت قوادة بيت بعاء جمعية تعاونية من المشتغلات بالبعاء اسمها فُشيا أنبي مكتي بريشد (Veshya Anyay) (Mukti Parishad) ويطلق عليها اختصاراً اسم قَمَب (VAMP)، ففاتحتهنّ في أنّ قواداً جاءها بنت، فخالجها ظنّ في أنّ البنت لم تبلغ سنّ الرشد. ولما اتجهت لجنة إلى بيت البعاء لتتحقق الأمر فإذا القواد قد أخذ البنت معه بسيارة أجرة إلى غير موضع بعاء. ثم نهبت اللجنة نظراءها في ذلك الموضع، فعرف النظراء المكان الذي انتهى القواد بالبنت إليه. فوجدت عضوات اللجنة البنت، وتيقنّ أنها بالحق لم تبلغ سنّ الرشد، ثم اتصلن بوالديها، وأشرنّ عليهما وعلى البنت، فأحلنهم إلى الشرطة. وإن يكن القواد قد فرّ مرة أخرى، فقد بلغ من فعل اللجنة أن لم يعد إلى تلك الجماعة البتة.

بُورسلاف غراسمُوف borislav@gaatw.org

منسّق برامج في الاتّصالات والمناصر، في الحلف العالمي لمكافحة
الاتّجار بالنساء www.gaatw.org ومحرّر، في نشرة مكافحة
الاتّجار www.antitraffickingreview.org

bit.ly/UN-Palermo-Protocol-AR .١

Bernstein E (2018) *Brokered Subjects: Sex, Trafficking, and the Politics of Freedom*, The University of Chicago Press

(مواضيع خاضعة للمسمرة: الجنس، والاتّجار بالبشر، وسياسة الحرية)

See for example Chuang J (2010) 'Rescuing Trafficking from Ideological

Capture: Prostitution Reform and Anti-Trafficking Law and Policy',

University of Pennsylvania Law Review, Vol 158(6): 1655-1728

(إنفاذ الاتّجار في البشر من القبضة الإيديولوجية: إصلاح البغاء وقانون مكافحة الاتّجار

وسياستها) bit.ly/Chuang-2010

٤. كانت أخرجت نشرة الهجرة القسرية عدداً سنة ٢٠٠٦ عنوانه: 'الاتّجار بالبشر: الدفاع
عن حقوق المستضعفين ومساندتهم'. وذلك بدعم الحلف العالمي لمكافحة الاتّجار بالنساء

ومشورته. www.fmreview.org/ar/peopletrafficking.

GAATW (2018) *Sex Workers Organising for Change: 0*

Self-representation, community mobilisation, and working conditions

(ترتيب المشتغلات بالبغاء للتغيير: التمثيل الذاتي والحشد المجتمعي وظروف العمل)

bit.ly/GAATW-Organising-for-Change-2018

Ahmed A and Seshu M (2012) "We have the right not to be

'rescued...': When Anti-Trafficking Programmes Undermine the Health

and Well-Being of Sex Workers', *Anti-Trafficking Review*, Vol 1: 149-165

("من حقنا أن نُنقذ": حين توهي برامج مكافحة الاتّجار بالنساء صحة المشتغلات بالبغاء

وحسّن حالهنّ) <https://doi.org/10.14197/atr.201219>

ميدان مكافحة الاتّجار إنه منع وتوسيع مدارك وتمكين. فإن انتهكت
الحقوق، والاتّجار من الانتهاك، تساعد منظمات المشتغلات بالبغاء
مُنتهكات الحقوق على رفع الشكاوى، ومعاملة الشرطة والمحاكم
وسلطات الهجرة، وقضاء الحاجات الضرورية، وتجعل لهنّ المشورة
النفسانية الاجتماعية والوساطة الأسرية، وتعين النساء على العودة
إلى أهلهنّ وعلى أن يجدن لأنفسهنّ وظيفة. ويطلق واضعو برامج
مكافحة الاتّجار على ذلك مُصطلح خدمات إعادة الإدماج أو
الإدماج الاجتماعي.

فما هو واقع فعل استحكام العادة من خلط مغلوط فيه، بين أعمال
البغاء كلّها والاتّجار، ومن رأي يرى أصحابه أن كل البغاء استغلال،
إنما يمنع منظمات مكافحة الاتّجار من رؤية وجوه الشبه بين جدول
أعمالها وعملها وبين جدول أعمال وعمل منظمات المشتغلات
بالبغاء. هذا مع أن الضريين ليس ينافي أحدهما صاحبه؛ فمنظمات
المشتغلات بالبغاء تعالج حالات الاتّجار، ومنظمات مكافحة الاتّجار
تصون حقوق المشتغلات بالبغاء. فالأمامول من بحث الحلف العالمي
لمكافحة الاتّجار بالنساء أن يؤدي إلى مقاربة جديدة تقدّر ما تعزم
عليه المشتغلات بالبغاء وما هنّ قادرات على فعله، وتقرّ بأنهنّ
شريكات ضروريات في مكافحة الاتّجار بالبشر.